الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.14

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
5 January 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هلالي ..... (المغرب)

لاحقا: السيدة كوبرادزه (نائبة الرئيس) .....(جورجيا)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17918 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/69/41، A/70/162، A/70/222، A/70/267، A/70/289، A/70/315، A/HRC/28/56، A/HRC/28/56/Add.1)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع) (A/70/265)

١ - السيد مزمور (رئيس لجنة حقوق الطفل): قدم تقريرا شفويا عن أعمال لجنة حقوق الطفل فقال إنه بانضمام الصومال مؤخرا إلى اتفاقية حقوق الطفل، تكون جميع الدول الأعضاء قد صادقت على الاتفاقية في ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن التصديق العالمي على البروتوكولات الاختيارية الثلاثة لا يزال بعيد المنال بالنظر إلى بطء وتيرة العمل منذ تقديم رئيس اللجنة السابق تقريره إلى اللجنة الثالثة. وبفضل قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ بشأن تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الذي أذن للجنته بالاجتماع في غرفتين في وقت واحد، تمكنت اللجنة من استعراض واعتماد الملاحظات الختامية بشأن التقارير المقدمة من ٤٤ دولة من الدول الأطراف، مما قلل عدد التقارير المتأخرة إلى ٥١ تقريرا. وفي الدورة التاسعة والستين، عينت اللجنة مقررا معنيا بالأعمال الانتقامية.

٢ - وتابع قائلا إن لا أحد يشكك بالطبع في القيم التي تنطوي عليها الاتفاقية. ومع ذلك، فإن ما يقرب من نصف من يعيشون في فقر مدقع يبلغون من العمر ١٨ عاما أو أقل. وهناك ما يقرب من ١٠ في المائة من الأطفال البالغين سن الدراسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس. كما أن الأطفال يعانون من كل أشكال العنف، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، وتتعرض الفتيات وغيرهن من الأطفال الضعفاء للتمييز من الناحيتين القانونية والفعلية. واستطرد قائلا إن اللجنة اطلعت على العديد من الحالات التي كانت فيها المؤسسات غير ممولة تمويلا كافيا؛ ولم تكن فيها مؤسسات أخرى قادرة على جمع وتحليل البيانات المصنفة أو راغبة في القيام بذلك؛ وعلى عدد كبير من الحالات التي أودع فيها أطفال في الإصلاحيات بدون داع؛ وعلى انخفاض في مستويات تسجيل المواليد، وتعرض الأطفال بصورة متزايدة للإيذاء بواسطة عرض المواد الإباحية على الإنترنت أو تسلط الأقران أو تدابير التقشف أو آثار تغير المناخ. وقد آن أوان الانتقال من تحقيق التصديق العالمي إلى تحقيق التنفيذ العالمي.

٣ - وقال إن الدول ملزمة، في سياق أزمة الهجرة الجارية، بضمان أن تراعي قوانينها الخاصة بالهجرة المصلحة العليا للأطفال وبحماية حق الأطفال في عدم التعرض لأي شكل من أشكال العنف. وفيما يخص الأطفال المخالفين للقانون، قال إن اللجنة تشعر بالقلق إذ تلاحظ الاتجاهات نحو خفض السن الدنيا للمسؤولية الجنائية، وفرض عقوبات قاسية على الأطفال وحرمانهم من الحماية الموضوعية أو الإجرائية الكافية. ولذلك فقد رحبت اللجنة بوجه خاص بطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام في آخر قراراتها بشأن حقوق الطفل (A/RES/69/157) بأن يصدر تكليفا بإجراء دراسة متعمقة عن الأطفال المجردين من حريتهم. كما رحبت باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الهدف ١٦-٢ بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

٤ - السيد كونرت (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتصديق الصومال على الاتفاقية، وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على توقيع ميانمار على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في التراعات

المسلحة. وقال إنه لا يزال يشعر بالقلق البالغ إزاء انتشار الفقر في صفوف الأطفال، وإزاء العقبات التي تعترض حماية الأطفال ومشاركتهم وتعليمهم. وفي الختام، تساءل عما يمكن فعله لضمان حق الأطفال في التعليم نظرا لكون نصف الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يعيشون في بلدان تعاني من النزاعات.

٥ - السيد سايتو (اليابان): أعرب عن ارتياح حكومته لقيام لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة باعتماد تعليق عام مشترك (CEDAW/C/GC/31-CRC/C/GC/18). فهي ترى أن التعاون لا يفضي فحسب إلى تحسين معالجة المشاكل المتعددة الجوانب ولكنه يعزز أيضا التعاون بين هيئات المعاهدات. وأعرب عن اهتمامه بمعرفة رأي رئاسة اللجنة في الموضوع.

٦ - السيدة كوبرادزه (جورجيا)، نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.

٧ - السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك): قال إنه استجابة للملاحظات الختامية للجنة على التقرير الدوري الثالث للمكسيك (CRC/C/MEX/CO/3)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، سنّت المكسيك القانون العام المتعلق بحقوق الأطفال والمراهقين من أجل توفير إطار قانوني أساسي لحماية حقوق الطفل على الصعيد الاتحادي. كما أنشأت مؤخرا فريقا عاملا مشتركا بين المؤسسات بهدف تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة بشأن تقرير المكسيك الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس (CRC/C/MEX/CO/4-5). واختتم قائلا بأن الفريق العامل سيجتمع بخبير من خبراء اللجنة من أجل تقديم تقرير عما أحرزه الفريق من تقدم وإتاحة الفرصة للخبير لتقديم شرح مفصل عن التوصيات وكيفية تنفيذها.

٨ - السيد ثورسون (آيسلندا): أثنى على كفاءة اللجنة وطلب إلى رئيسها تقييم تجربة النظر في التقارير بالاجتماع في غرفتين في وقت واحد.

٩ - السيدة أوكونيل (أيرلندا): قالت إن أيرلندا تشاطر رأي الرئيس بأن إعمال حقوق الطفل يتوقف على مجموعة واسعة من العوامل. وبالنظر إلى الحاجة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات، قالت إنها تود معرفة أنواع الشراكات الجديدة التي يتوخاها. كما أعربت عن رغبتها في معرفة تعليقاته على الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في رصد إنفاذ القوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الطفل، بما في ذلك الحق في التعليم.

١٠ - السيد مزمور (رئيس لجنة حقوق الطفل): رد على ممثلة أيرلندا فقال إن الشراكات الرئيسية ينبغي أن تكون في ما بين الإدارات الحكومية، ومع المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان والجامعات. كما ينبغي للدولة أيضا أن تقيم شراكات مع الأطراف المعنية التي لها تأثير في حياة الأطفال، بما في ذلك، على وجه الخصوص، القادة الدينيين والتقليديين، وكذلك مع القطاع الخاص. وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني، قال إن اللجنة تعتمد على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في عمليتي المتابعة والرصد، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وقد كانت تقاريرها البديلة مفيدة جدا.

١١ - وردا على ممثل آيسلندا، قال إن الخبرة المكتسبة من الاجتماع في غرفتين في وقت واحد كانت إيجابية إلى حد كبير، فقد أتاحت للجنة إمكانية إحراز تقدم كبير في العمل المتراكم. وعلى الرغم من اعتمادها مشاريع توصيات في الاجتماعات المتوازية، فإنها عمدت إلى وضع الصيغة النهائية لها في الجلسات العامة من أجل المحافظة على مستوى الجودة. وأضاف أن الدعم الذي قدمته الأمانة العامة لا يقدر بثمن.

ولكنها كانت ستتمكن من القيام بالمزيد لو أنها حصلت على تمويل إضافي من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٢ - وتابع قائلا إن التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة أمر في غاية الأهمية، ولهذا فإنه سعيد جدا بملاحظة النهج المتوازن الذي اعتمدته المكسيك. وأضاف أن اللجنة بصدد وضع تعليق عام بشأن حقوق المراهقين من شأنه معالجة بعض القضايا التي أثيرت خلال عرض المكسيك لتقاريرها.

١٣ - أما فيما يتعلق بسؤال ممثل اليابان، فقال إنه يوافق على أن المدخلات الإضافية المقدمة من هيئة أخرى سوف يحقق صياغة أفضل وأكثر مصداقية للوثائق. كما أن من شأن التعليقات المشتركة تخفيض العبء على الدول الأطراف، وتفادي الازدواجية في السوابق القانونية، والاستفادة من الموارد بشكل أفضل. ولكن الجانب السلبي الوحيد فيها أن صياغتها تستغرق وقتا أطول. وأضاف أن اللجنة ستواصل العمل مع هيئات المعاهدات الأخرى بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. فعلى سبيل المثال، تجري اللجنة الاتصالات مع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تحسين وتحديث التعليق العام رقم ٩ (٢٠٠٦) بشأن حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

١٤ - وفيما يتعلق بحق الأطفال في التعليم بشكل عام، فإن عدد البلدان التي ليس لديها تعليم مجاني وإلزامي حقيقي مثير للقلق. فالتعليم ذو أهمية خاصة في حالات الأزمات الإنسانية أو النزاعات، ومن شأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يمكّن حتى من تفادي حدوث النزاعات. وقد طلبت اللجنة مرارا من الدول الأطراف اتخاذ الخطوات الكفيلة بحماية المدارس من الهجمات. وفي ذلك الصدد، فإن استخدام المدارس لوقت طويل من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة يعرض حق الأطفال لخطر جسيم ليس بالنسبة للتعليم فحسب، بل أيضا بالنسبة للبقاء على قيد الحياة والنمو.

١٥ - السيدة دي بور - بوكيتشيو (المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية): في سياق عرض تقريرها (A/70/222)، قالت إن تصديق جزر البهاما وكيريباس على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، قد أوصل عدد الدول الأطراف فيه إلى ١٧١ دولة. وبالنظر إلى انقضاء ربع قرن على إنشاء ولايتها، أعربت عن قلقها الشديد إزاء عدم قيام الدول بتنفيذ التزاماتها. وأعربت عن الأمل في أن تفضي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى تغييرات حقيقية بالنسبة للأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي الحاليين والمحتملين.

١٦ - وقالت إن التقرير السنوي الأول الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/28/56 وA/HRC/28/56/Add.1) ركز على بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي الذي تيسره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ذلك الصدد، قالت إن المجتمع الدولي سوف يستفيد من وجود هيكل دائم يضم أصحاب المصلحة المتعددين بهدف تنسيق الممارسات، ومساعدة الدول على وضع تشريعات وسياسات واستراتيجيات فعالة، وتيسير التعاون عبر الوطني بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال من خلال شبكة الإنترنت.

١٧ - وفيما يتعلق بالزيارات القطرية، قالت إنها قامت في عام ٢٠١٥ بزيارة أرمينيا، وستقوم بزيارة اليابان قريبا. وسوف تسافر إلى جورجيا في عام ٢٠١٦، وقد طلبت القيام بزيارة إلى موزامبيق.

١٨ - وتابعت قائلة إن التقرير الذي قدمته إلى الجمعية العامة ركز على برامج للرعاية الشاملة للأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي وتعافيهم وإعادة إدماجهم. وأضافت أن هناك نقص في البيانات المتوفرة عن عدد الأطفال الضحايا، إذ يعتبر تسجيلهم أمرا لا غنى عنه لكفالة المتابعة. فعلى سبيل

المثال، فإن عدد الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي عن طريق الإنترنت غير معروف. وأكدت أيضا، كما فعل من سبقها، على الحاجة إلى بيانات مصنفة بشأن كل جانب من جوانب بيع الأطفال والاتجار بهم واستغلالهم جنسيا.

١٩ - واستطردت قائلة إنه ينبغي، في دعم الأطفال الضحايا، مراعاة مشاعر الطفل، كما ينبغي أن يشمل الدعم توفير خدمات متكاملة تتراوح بين تقديم الرعاية الطبية الفورية والدعم النفسي، وتوفير المساعدة القانونية وتدابير طويلة الأجل لإعادة الإدماج. ويتعين على العديد من الدول إزالة الحواجز التي تعوق الإبلاغ وتحديد هوية الضحايا، واستحداث ضمانات للوقاية من الصدمات النفسية الناجمة عن التعامل مع منظومة العدالة. وقد نجمت إخفاقات عديدة في برامج الرعاية والتعافي عن المفاهيم الخاطئة المتجذرة التي تعتبر الطفل مسؤولا أو تعتبر أن بإمكان المراهق الموافقة على استغلاله، وكذلك عن التحيزات الجنسانية، مما أدى إلى تهميش الأطفال الذكور والأطفال الذين يعتبرون أنفسهم من المثليات أو المثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسية.

٢٠ - وتابعت قائلة إن تعافي الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي وإعادة إدماجهم يمثل عملية طويلة جدا. وفي حين أن خدمات الاستجابة الأولى متوفرة بكثرة، فإن خدمات إعادة التأهيل المتوسطة والطويلة الأجل غير متوفرة. وفي ذلك الصدد، فإنه ليس من المبالغة في شيء التأكيد على أهمية التمويل وتوفير الموارد على نحو كاف ومستدام. وينبغي لعملية إعادة التأهيل أن تستند إلى خطط فردية وأن تعزز من إحساس الطفل بالقدرة على التصرف. وكلما كان ذلك ممكنا، ينبغي لعملية إعادة التأهيل أن تشرك الأسرة والمجتمع المحلي بغية تجنب التمييز. ويتعين على الدول إرساء التدريب الإلزامي لمقدمي الرعاية وحصولهم على الحد الأدنى من المؤهلات، وتوفير ما يكفي من الدعم والمساعدة لهم، ووضع معايير دنيا ينبغي توفرها في المنظمات التي تقدم الرعاية ورصد توفر تلك المعايير.

٢١ - السيدة بروبست - لوبيز (سويسرا): طلبت من المقررة الخاصة تقديم أمثلة عن السبل الفعالة للتقليل إلى أدنى حد من مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استغلال الأطفال. وقالت إن سويسرا ستواصل متابعة أعمال المقررة الخاصة وما تبذله من جهود لتنسيق أنشطتها مع الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة. واختتمت قائلة إن سويسرا قد أطلقت مؤخرا حملة للتوعية من أجل مكافحة السياحة بدافع ممارسة الجنس مع الأطفال.

٢٢ - السيد غارسيا (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يوافق على ضرورة حصول الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي على خدمات الرعاية والتعافي وإعادة الإدماج المصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم الفردية. ويوافق وفده أيضا على أن التدريب المهني المقدم للضحايا الذين يتم إنقاذهم يكون في كثير من الأحيان متحيزا ضد المرأة ونادرا ما يتم تكييفه مع احتياجات سوق العمل المحلية. وأعرب عن إشادة وفده بتركيز المقررة الخاصة على هشاشة وضع الشباب من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. وفي ذلك الصدد، قال إن وفده يود الحصول على أمثلة عن الممارسات الجيدة في مجال تحديد هوية الضحايا من الأطفال الذكور والشباب من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وتوفير الخدمات المناسبة لهم.

٢٣ - السيدة مكيلوين (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي اعتمد مؤخرا خطة عمل بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية منحت الأولوية لحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين. فالأطفال ضحايا

الاستغلال الجنسي غالبا ما تقف في وجههم حواجز تحول بينهم وبين التعليم، ولكن الافتقار إلى التعليم يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال. واختتمت قائلة إن وفدها سيكون شاكرا لتقديم توصيات تتصل بالسياسة العامة بشأن كيفية الخروج من تلك الحلقة المفرغة، وبشأن ما يمكن عمله عموما من أجل تحسين تنفيذ البروتوكول الاختياري.

٢٤ - السيد سايتو (اليابان): أعرب عن أمله في أن تكون الزيارة المقبلة للمقررة الخاصة إلى اليابان مثمرة. وقال إن اليابان، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، عدّلت القانون المتعلق باستغلال الأطفال في المواد الإباحية من أجل تجريم استغلال الأطفال في المواد الإباحية، مع بدء فرض العقوبات ببداية شهر تموز/يوليه ٢٠١٥. وأشار إلى أن المقررة الخاصة، في الفقرة ٨٩ (أ) من تقريرها، دعت المجتمع الدولي إلى تيسير التعاون من أجل توفير خدمات الرعاية والتعافي والإدماج للأطفال الضحايا. وطلب منها تقديم معلومات تفصيلية في ذلك الصدد وذِكر أمثلة عن الممارسات الجيدة القائمة.

٢٥ - السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك): أعرب عن موافقة وفده على كون الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات والخدمات لكفالة حق الأطفال في الرعاية والتعافي وإعادة الإدماج، بما في ذلك تحديد وضعهم كضحايا في الوقت المناسب. والتمس رأيها بشأن أفضل الآليات لتوفير مثل هذه الخدمات. وقال إن وفده سيكون شاكرا أيضا لتقديم توصيات عملية بشأن إعادة إدماج الأطفال الضحايا.

٢٦ - السيدة دي بور - بوكيتشيو (المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية): قالت إنه تمت الإشارة في تقريرها إلى ممارسات جيدة يمكن الاقتداء بها، مثل منازل الأطفال الاسكندنافية، التي تتفادى حدوث الصدمات النفسية الناجمة عن التعامل مع منظومة العدالة. كما أن لدى إسرائيل نظام تواصل فعال ورد وصفه كذلك في التقرير.

٢٧ - وفيما يتعلق بالاستغلال الجنسي للأطفال الذي تيسره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أعربت عن سرورها للمشاركة في مؤتمر القمة العالمي لحماية الأطفال على الإنترنت (''WePROTECT'')، الذي نظمته المملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتابعت قائلة إن مكافحة الاستغلال الجنسي بواسطة الإنترنت يتطلب التعاون الفعال في ما بين الدول، وكذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن حيث الممارسات الجيدة، قالت إن الخطوة الأولى تتمثل في جعل الأطفال على دراية بالمخاطر التي ينطوي عليها استخدامهم للإنترنت. ومن الممارسات الجيدة أيضا وضع تطبيق على الإنترنت يمكن للأطفال استخدامه للحصول على المساعدة الفورية.

٢٨ - وفي حين أن الغالبية العظمى من ضحايا الاستغلال الجنسي هم من الفتيات، فإن العديد من الشبان الذكور أو المثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسية يقعون أيضا ضحايا له. وأضافت أن مسألة التوعية ذات أهمية خاصة بالنسبة للفتيان لما لديهم من قناعة راسخة بأن طلب المساعدة أمر لا يدل على رجولة.

٢٩ - وتابعت قائلة إن ضحايا الاستغلال الجنسي من الشباب الذين يتم إنقاذهم يواجهون عقبات متعددة في حصولهم على التعليم. فالعديد من المدارس لا يقبل تسجيل الأطفال الذين لم يسبق لهم الالتحاق بصورة منتظمة بالمدارس، ناهيك عمن لم يلتحقوا بالمدارس على الإطلاق. والعديد من هذه المدارس لا يقبل تسجيل الأطفال بدون أوراق نظامية. وبعد التسجيل في المدارس، يحتاج الأطفال الناجون من الاستغلال الجنسي إلى الدعم العاطفي والأكاديمي. فالخطر من التسرب كبير. ولا ينبغي إجبار

الأطفال الناجين بشكل منهجي على الالتحاق بالمدارس. فالتعليم ينبغي أن يكون جزءا من الخطة الفردية الموضوعة بمشاركة الطفل والمصممة خصيصا لتلبية احتياجاته.

٣٠ - وفي حالات النزاع المسلح، ينبغي أن تشمل عملية السلام النظر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي مساعدة الدولة على الوفاء بالتزاماتها بكفالة وجود مساءلة وتحقيق الانتصاف للأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي. وقالت إنها انضمت إلى المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة والمقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة في تقديم المساعدة إلى نيجيريا من أجل معالجة مسألة تقديم الرعاية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للفتيات اللاتي اختطفن من قبل جماعة بوكو حرام. وأضافت أنها تتطلع إلى الاستنتاجات والتوصيات التي سيصدرها الفريق الذي عينه الأمين العام للتحقيق في رد الأمم المتحدة على الادعاءات بارتكاب اعتداءات جنسية من جانب القوات العسكرية الأجنبية المنشورة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣١ - وفيما يتعلق بالمواد الإباحية في اليابان، قالت إنها تتطلع إلى سماع التفاصيل عن التشريعات اليابانية المتصلة بذلك الموضوع خلال زيارتها المقبلة إلى اليابان.

٣٢ - السيد تيتوانيا ماتانغو (إكوادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن التزام الدول الأعضاء في الجماعة بالنهوض بحقوق الطفل أمر معروف جيدا. فمعظم هذه البلدان هي بلدان متوسطة الدخل، وهي تعمل على معالجة أوجه الضعف لدى الأطفال الناجمة عن التمييز العنصري وعدم المساواة بين الجنسين؛ والعنف والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات؛ وآثار الأزمة المالية العالمية والكوارث الطبيعية.

٣٣ - وتابع قائلا إن هذه البلدان قد اعترفت بضرورة الاهتمام بالفئات الضعيفة، مثل الأطفال ذوي الإعاقة وأطفال الشعوب الأصلية، وعلى وجه الخصوص، تعميم مراعاة القضايا المتعلقة بأطفال الشعوب الأصلية في سياساتها الإنمائية الوطنية. وهي لا تزال ملتزمة بتكثيف جهودها الرامية إلى منع جميع أشكال التمييز ضد أطفال الشعوب الأصلية، بالتعاون مع أفراد الشعوب الأصلية.

٣٤ - وقد دعت وزراء جميع البلدان المنخرطة في ظاهرة الهجرة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين من الأطفال والمراهقين، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة، وإلى صون مصالح القصّر وفقا لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية. وبالنظر إلى الأسباب المعقدة للهجرة الجماعية للقصّر المصحوبين وغير المصحوبين بأهاليهم، قال إن من المهم تنسيق الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الدولية. ومضى قائلا إن الالتزامات التي قطعت أثناء الاجتماع الثالث للجماعة بشأن الهجرة تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. ونظرا لأهمية التغذية الكافية بالنسبة للنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، يسر هذه البلدان أيضا الإبلاغ عن اعتماد الجماعة لخطة الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥.

٣٥ - وتابع قائلا إن الدول الأعضاء في الجماعة تدين إدانة قاطعة ظاهرة تسلط الأقران، وهي ملتزمة باتخاذ الخطوات المناسبة لمنعها، بما في ذلك عن طريق مكافحة القوالب النمطية والتمييز. وشددت البلدان مرة أخرى على ضرورة أن تعزز جميع البلدان جهودها الرامية إلى وضع برامج للطفولة المبكرة، بدعم من المنظمات الدولية.

٣٦ - وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة تعلق أهمية كبيرة على جميع أشكال التعاون الدولي، وتؤكد مجددا الحاجة إلى تحسين تنسيق المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية. فإعمال حقوق الأطفال يتوقف على النجاح في تنفيذ خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي سوف تتطلب اتباع نهج متعدد الجوانب والتزام المجتمع الدولي بتعبئة كل ما يلزم من موارد.

٣٧ - السيد دزونزي (ملاوي): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن البلدان الأعضاء في الجماعة ملتزمة منذ زمن بعيد بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وهذا ما يؤكده تصديقها الجماعي على كل من اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. وعلاوة على ذلك، لدى جميع هذه البلدان القوانين اللازمة لحماية حقوق الطفل ورفاهه.

٣٨ - وانطلاقا من روح خطة العمل التي اعتمدتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الأيتام والأطفال الضعفاء والشبان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، أقرت الدول بالحاجة إلى مكافحة سوء التغذية من خلال تقييم الاحتياجات التغذوية للأطفال، ومعالجة سوء التغذية الحاد والحيلولة دون حدوثه، وتعزيز نظم الصحة العامة. وأشارت إلى الحاجة الملحة إلى حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح من الاختطاف والاتجار والتجنيد العسكري والاسترقاق الجنسي والزواج القسري، وإلى كفالة استمرارهم في التعليم. وإذ تضع في اعتبارها التزاماتها إزاء الأطفال ذوي الإعاقة، فإنها تعمل على إدماجهم في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم من خلال تهيئة المدارس العادية لتمكينها من استقبالهم، وتعيين المعلمين المدربين تدريبا ملائما في الصفوف، وضمان وصول ذوي الإعاقة بصورة كاملة إلى المدارس. وشددت مرة أخرى على الحاجة إلى وضع سياسات وخطط عمل لدعم العديد من الأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية يعيلها أطفال. وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنها تضطلع بوضع استراتيجيات أسرية ومجتمعية ووطنية للتخفيف من الآثار السلبية للمرض والوفاة المتصلين بالإيدز على صحة الأطفال ورعايتهم ورفاههم وتعليمهم، والعديد من هؤلاء الأطفال هم أصلا من الفقراء.

٣٩ - السيد كياو تين (ميانمار): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تعلق أهمية كبيرة على تلبية احتياجات الأطفال الأساسية من غذاء وتعليم ورعاية صحية، وعلى ضمان حماية حقوقهم من خلال الأطر القانونية والسياسات والبرامج المناسبة. وقد اعتمدت الرابطة مجموعة متنوعة من البرامج والسياسات لذلك الغرض، بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، خطة عمل الرابطة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٥، كانت لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل قد وضعت إطارها المرجعي وخطة عملها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وسوف تركز على تنفيذ الصكوك الدولية والتابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ذات الصلة وعلى وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تساعد الدول الأعضاء على إعداد التقارير الدورية المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل وغيرها من هيئات المعاهدات.

٤١ - وتابع قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتعاون مع هيئات الأمم المتحدة وسائر الشركاء الإنمائيين من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل. وثمار هذا التعاون تشمل الشبكة التي ستطلق قريبا لوكالات الخدمة الاجتماعية، المصممة خصيصا للمساعدة على حماية النساء والأطفال من العنف ومساعدة الضحايا، والاتفاق الإطاري للتعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لعام ٢٠١٤. وأعرب عن أمل الرابطة في أن تفضي الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنساء

والأطفال، وشكر الأمم المتحدة على ما وفرته من خبرة فنية بشأن القضاء على العنف ضد المرأة والطفل إلى اللجنة الحكومية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٤٢ - واختتم قائلا إن الرابطة قد بدأت بتنفيذ المرحلة الثانية من مبادرة المدارس الآمنة التابعة للرابطة. وسوف تواصل تعميم مراعاة حماية النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى في اتفاق الرابطة بشأن برنامج العمل المتعلق بإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

٤٣ - السيد فرايلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود ، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إنه على الرغم من التقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الأطفال فإنهم لا يزالون يعانون من عنف لا يغتفر، وأوجه عدم مساواة مخيفة، ومن أهوال الحرب التي يفرون منها بأعداد قياسية. وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما شديدا بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، ويدعو الدول الأطراف إلى سحب أي تحفظات عليها. وشدد على أهمية البروتوكول الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، فقال إن سبعا من دول الاتحاد الأوروبي قد صدقت عليه بالفعل.

٤٤ - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيقوم، مع شركائه في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتقديم مشروع قرار عن حقوق الطفل يركز على الحق في التعليم. وسيضطلع أيضا، إلى جانب أوروغواي واليونيسيف، برعاية حلقة نقاش تفاعلية عن الحق في التعليم في حالات الطوارئ.

٤٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سواء داخليا أو من خلال السياسات الخارجية، بما في ذلك من خلال دعم عملية التنفيذ. وفيما يتعلق بالهدف ١٦-٢ المتعلق بإنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال، فإن الاتحاد يولي الأولوية الرئيسية لتعزيز نظم حماية الطفل في خطة عمله بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية (٢٠١٥-٢٠١٩). وعلاوة على ذلك، ومنذ عام ٢٠١٢، أصبحت أهمية التكامل في نظم حماية الطفل موضوعا يتكرر في المناقشات التي تدور في الاجتماعات السنوية للمحفل الأوروبي لحقوق الطفل، الذي اقترح ١٠ مبادئ بشأن تلك النظم.

٤٦ - وواصل كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء أزمة اللاجئين الحالية ويعتبر أن تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ يكتسي أهمية بالغة في معالجة أسبابها الجذرية. وفي الأجل القريب، ينبغي إيلاء الاعتبار الأول لحماية حقوق الأطفال المهاجرين واللاجئين. واستطرد قائلا إن حماية الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر وتعزيز التعاون في ذلك المجال يعد أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ويشكل جزءا من استراتيجيته الخاصة بالقضاء على الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

٤٧ - وفي إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٢٠، تتقاسم الدول الأعضاء أفضل الممارسات من أجل ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد في جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي زيادة دعمه للتعليم في حالات الطوارئ. وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، تم دعم مبادرة أطفال السلام

التابعة له بتخصيص بند خاص بالمشاريع الإنسانية في الميزانية.

٤٨ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لصالح الأطفال في الصراعات المسلحة، وهو يدعم جهودها في مكافحة الإفلات من العقاب والتصدي للممعنين في ارتكاب الانتهاكات. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح ويدعم بنشاط حملة ''أطفال، لا جنود''.

٤٩ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب أيضا بجهود الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال. ولا يزال الاتحاد ملتزما بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما فيها عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها القصّر. وقد أطلق مؤخرا حملة توعية عالمية تركز على وضع حد لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وخصص أموالا لمشاريع ترمي إلى منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٥٠ - وقد كان الاتحاد الأوروبي دائما مؤيدا قويا للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ويهدف إطاره الجديد بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى مساعدة البلدان الشريكة على تهيئة بيئة أكثر تمكينا للنساء والفتيات. وقد قام، بالتعاون مع اليونيسيف، بوضع مجموعة أدوات متكاملة بشأن حقوق الطفل من أجل إدماج حقوق الطفل في إطار التعاون الإنمائي.

٥١ - وفي أعقاب اعتماد التوجيه رقم 2011/92/EU بشأن مكافحة الإيذاء والاستغلال الجنسيين للأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، تقوم الدول الأعضاء بتعزيز تشريعاتها وهياكلها من أجل النهوض بحماية الأطفال الضحايا ومقاضاة المعتدين ومنع سوء المعاملة. وقال إن التحالف العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت، هو مبادرة مشتركة أطلقها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٢، وهو يضم ٥٤ بلدا، وينبغي أن يفضي إلى زيادة أعداد الضحايا الذين يتم إنقاذهم، وإلى زيادة فعالية المحاكمات، وخفض عدد الصور المتوفرة على الإنترنت عن الاعتداء الجنسي على الأطفال.

٥٢ - واختتم قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما الهدف ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، فيما يتعلق بالقضاء على عمل الأطفال، وسوف يعزز من نشاطه في ذلك المجال. وسيواصل تعزيز وحماية حقوق الطفل من خلال الحوار السياسي ومن خلال التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

٥٣ - السيد رادومسكي (بولندا): قال إن بولندا فخورة لكونها استهلت المفاوضات بشأن اتفاقية حقوق الطفل وهي ترحب بالعدد غير المسبوق من التصديقات. ومع ذلك، فإن الاتفاقية لا قيمة لها إن لم تنفذ. ويقع على الدول الأطراف واجب سن القوانين لتنفيذها، وقد شكل القانون الذي سنته بنغلاديش بشأن الأطفال عام ٢٠١٣ مثالا حديثا جيدا. كما يقع عليها أيضا واجب تخصيص ما يكفي من الموارد البشرية والتقنية والمالية من أجل التعريف بالقوانين المتعلقة بالطفل. وقد قامت بولندا نفسها مؤخرا بتعديل قانون العمل لديها بحيث تمت زيادة مدة الإجازة التي يحق للآباء أخذها بعد ولادة الطفل بمقدار الضعف. كما أصدرت القانون الخاص برعاية الأطفال دون سن الثالثة، الذي حسن من إمكانية الوصول إلى خدمات رعاية الطفل التي توفرها الحكومة.

٥٤ - وتابع قائلا إن بولندا كانت من بين المشاركين الرئيسيين في تقديم مشروع القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان بوصفه القرار ٨/٢٩ المتعلق بتعزيز الجهود

الرامية إلى منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها. واختتم قائلا إن بولندا، إذ يساورها قلق بالغ إزاء زيادة العنف الموجه ضد المرافق التعليمية، أكدت التزامها بتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح بتوقيعها على إعلان المدارس الآمنة.

٥٥ - السيدة عبد القوي (مصر): قالت إن حكومتها تعتبر الأسرة التقليدية حارسة وحامية للأطفال والنساء والمسنين والمعوقين، ولذلك فهي ملتزمة التزاما عميقا بحمايتها. وبالنظر إلى الأهمية القصوى لتعليم الأطفال وصحتهم، تتطلع حكومتها إلى المشاركة في وضع إطار لمتابعة واستعراض الالتزامات المتصلة بالأطفال في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكررت تأكيد التزام مصر الثابت باتفاقية حقوق الطفل، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن إدخال مفاهيم خلافية فيما يتعلق باحتياجات الأطفال أثناء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فينبغي أن تتاح للأطفال تنمية كامل قدراتهم، وينبغي تلقينهم احترام الوالدين، واحترام هويتهم الثقافية وقيمهم ولغتهم وقيم بلدهم، فضلا عن احترام الحضارات الأخرى.

٥٦ - وتابعت قائلة إن القوانين المصرية تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح، قالت إن حكومتها تدين الاعتداء على الأطفال الفلسطينيين وقتلهم في الأراضي المحتلة، وشددت على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي تلك الجرائم.

٥٧ - وأضافت أن حكومتها تثني على العمل الذي يضطلع به، في مصر، البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهي تعتزم تعبئة المزيد من الموارد لدعم البرامج المماثلة في أفريقيا. واختتمت قائلة إنه بفضل الشراكة القوية القائمة بين مصر واليونيسيف، فإن تنفيذ البرنامج القطري لمصر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ يسير على قدم وساق، وأن مصر تعوّل على استمرار التعاون مع اليونيسيف في تعزيز وحماية حقوق الطفل المصري.

٥٨ - السيدة كانتادا (الفلبين): قالت إن المجلس الفلبيني لرعاية الطفل يضطلع بوضع وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع لصالح الأطفال والشباب منذ عام ١٩٧٥. وأضافت أن الجزء الأكبر من الميزانية الوطنية مخصص للتعليم. ومن أجل تحقيق التحاق جميع الأطفال بالمدارس، تُقَدَّم للأسر الفقيرة مساعدة نقدية شرط التحاق أطفالها الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و١٨ سنة بالمدارس، كما تقدم لها الرعاية الصحية الوقائية الأساسية.

٥٩ - وما برحت الفلبين ملتزمة التزاما ثابتا بحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. ففي عام ٢٠١٤، وبعد ٤٠ عاما من الحرب و ١٦ عاما من عملية سلمية مضنية، وقعت حكومتها على اتفاق شامل بشأن بانغاسامورو مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير. ومع اكتمال المرحلة الأولى من عملية تفكيك وحدات مقاتلي جبهة مورو الإسلامية للتحرير في أيار/مايو ٢٠١٥ وعرض مسودة القانون الذي يتضمن الإطار القانوني والقانون الساري بشأن الكيان الجديد لبانغاسامورو على الكونغرس، أصبح أخيرا تحقيق سلام دائم من أجل أطفال الفلبين في متناول اليد.

٦٠- وقالت إن جبهة مورو الإسلامية للتحرير قد جددت في عام ٢٠١٤ التزامها بخطة العمل للقضاء على تجنيد واستخدام الأطفال، وقد أجرت اليونيسيف دورات توجيهية بشأن الخطة في معسكرات جبهة مورو الإسلامية للتحرير وفي المجتمعات المحلية. هذا وقد قدمت القوات المسلحة

الفلبينية من جهتها خطة استراتيجية ومسودة تعميم بشأن حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. كما أصدرت مبادئ توجيهية بشأن القيام بالأنشطة العسكرية في المباني المخصصة للمدارس أو المستشفيات، وطُلب من العاملين في المدارس الإبلاغ عن أي انتهاك جسيم لحقوق الطفل لدى مجلس رعاية الطفل في غضون ٢٤ ساعة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء نظام مشترك بين الوكالات للرصد والإبلاغ والاستجابة بهدف التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح.

٦١ - السيد ربيع (المغرب): قال إن المغرب قد بدأ عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وفي عام ٢٠١٤، قدم المغرب تقريره الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع (CRC/C/MAR/3-4) إلى لجنة حقوق الطفل، التي رحبت بالتقدم المحرز من حيث التشريعات والتصديقات والخطط والبرامج الوطنية، فضلا عن سحب تحفظه على الفقرة ١ من المادة ١٤ من الاتفاقية.

٦٢ - وتابع قائلا إن المغرب قد أجرى سلسلة من الإصلاحات بهدف تعزيز وحماية حقوق الطفل في سياق خطة العمل الوطنية بشأن الأطفال للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. وفي أعقاب استعراض منتصف المدة للخطة، شرع المغرب في وضع سياسة عامة متكاملة بشأن حماية الأطفال في عام ٢٠١٣.

٦٣ - وبالاستناد إلى استراتيجية التعليم الوطني للمغرب، نص دستور عام ٢٠١١ على حق الجميع في الحصول على التعليم الجيد. ومنذ عام ١٩٩٨، تضاعفت نسبة الالتحاق بالمدارس لتصل إلى ٩٤ في المائة، ووُضع برنامج رائد لتقديم الإعانات بهدف تنفيذ التسجيل الإلزامي للأطفال في المدارس من سن ٦ سنوات إلى ١٥ سنة. وفي إطار السياسة الوطنية للهجرة واللجوء المعتمدة في عام ٢٠١٣، اتخذ المغرب الخطوات اللازمة لتسهيل التحاق الأطفال المهاجرين بالمدارس العامة والخاصة. وهو يقوم أيضا بوضع خطط لإنشاء آلية انتصاف وطنية للأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٦٤ - السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا): قالت إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في حماية حقوق الطفل، فإن الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم يفرون من الأزمات الممتدة. ومن المهم للغاية أن ندرك أوجه الضعف التي يعاني منها الأطفال اللاجئون، بما في ذلك تعرضهم للخطف والاتجار بالبشر. وحماية حقوق الطفل تقتضي العمل بشكل منسق بين وكالات وكيانات الأمم المتحدة، والإجراءات الخاصة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني.

٦٥ - وتابعت قائلة إن سلوفينيا تولي أولوية قصوى لرفاه الأطفال في جدول أعمالها. فقد اقترحت إنشاء اليوم الأوروبي لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وستحتفل باليوم الأوروبي الأول بعقد مؤتمر في الجمعية الوطنية. وهي تولي اهتماما خاصا لتدريب المهنيين في مختلف المجالات، مثل منع العنف المنزلي والاعتداء والاستغلال الجنسيين للأطفال على شبكة الإنترنت. وفي عام ٢٠١٤، أطلقت سلوفينيا أول حملة لمكافحة العنف ضد النساء والمراهقات على مستوى البلد بكامله، ولديها خطط لتعديل القوانين وإصدار مبادئ توجيهية بشأن التصدي للعنف ضد الأطفال في المدارس. كما أولت سلوفينيا أيضا اهتماما خاصا لتعزيز حقوق الطفل في ما تبذله من جهود في مجال التعاون وتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم المالي للمشاريع التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية السلوفينية. واختتمت قائلة إن البرنامج الذي أطلقته

سلوفينيا في عام ٢٠٠٥ بعنوان ''حقوقنا'' من أجل توعية الأطفال بحقوقهم قد شمل أكثر من ٠٠٠ ١٧٥ طفل في أكثر من ٢٠ بلدا.

٦٦ - السيدة بيريز سيسنيروس (المكسيك): تكلمت بوصفها ممثلة للشباب، وذكّرت بقرار الجمعية العامة ١٥٨/٦٩ المتعلق بحماية الأطفال من تسلط الأقران، فقالت إن المكسيك قد قررت جعل مسألة تسلط الأقران من المسائل ذات الأولوية، وقد شرعت في عدة برامج للتصدي لتلك الظاهرة. كما أنها أصدرت مؤخرا القانون العام بشأن حقوق الأطفال والمراهقين. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد اعتمدت توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، الذي حدد أهدافا بشأن حماية وتعزيز حقوق الأطفال والمراهقين والشباب، فضلا عن دليل تنفيذي بشأن تنفيذه ومتابعته.

٦٧ - وتابعت قائلة إنه لا بد للحكومات من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المصالح الفضلى للأطفال الضعفاء، وتمكين الأطفال والمراهقين من الإبلاغ عن حالات المعاملة السيئة وتحقيق احترام حقوقهم. واختتمت قائلة إن المكسيك تود أن تعالج الجمعية العامة حقوق الطفل من منظور شامل يربط بين حقوق الإنسان والتنمية. وسوف تشارك المكسيك بنشاط في إنشاء الشراكة العالمية الجديدة من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال.

٦٨ - السيدة رزّوق (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الآمال الراسخة بالنهوض بحقوق الإنسان للأطفال تخيم عليها ظلال الأزمات الإنسانية غير المسبوقة. فلم يسبق في التاريخ الحديث أن تعرض مثل هذا العدد الكبير من الأطفال لأعمال وحشية يعجز عنها الوصف. وتابعت قائلة إن الولايات المتحدة قد هالها قصف النظام السوري اليومي تقريبا للمدنيين، بمن فيهم الأطفال. ومن أجل مساعدة الأطفال المتضررين من الأزمات، قامت الولايات المتحدة بمضاعفة المساهمات التي تقدمها إلى اليونيسيف في عام ٢٠١٤، وأعلنت مؤخرا عن مساهمات إضافية من أجل جهود المساعدة الإنسانية المبذولة في سوريا. ومن خلال مبادرة ''لا لضياع أي جيل''، سوف تواصل دعم الجهود المبذولة لصالح الأطفال في سوريا وفي أماكن أخرى.

٦٩ - واختتمت قائلة إن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع الحكومات الأخرى للقضاء على التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم، وقد أطلقت مبادرة من أجل التصدي للتحديات التي تحول دون إتمام الفتيات المراهقات تعليمهن. وعلى الصعيد الوطني، تم الاستثمار بشكل كبير في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

٧٠ - السيدة غاتّو (إيطاليا): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على النهوض بحقوق الطفل في جميع أنحاء العالم. وقد اضطلعت إيطاليا بدور رائد في الجهود المبذولة لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، وقد ساهمت بنشاط في اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٣/٢٤ المتعلق بتعزيز الجهود الرامية إلى منع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها، فضلا عن قرار الجمعية العامة ١٥٦/٦٩ المتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

٧١ - وتابعت قائلة إن إيطاليا ملتزمة بإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهي ممارسة يحظرها القانون الإيطالي المتعلق بشرف مهنة الطب. وفي إطار تفاوض إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، توصلت إلى إدراج عدد قياسي من الدول في قائمة متبني قرار الجمعية العامة ١٥٠/٦٩ المتعلق بتكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٧٢ - السيد باركان (إسرائيل): قال إن اهتمام إسرائيل بضمان رفاه الأطفال لا يعرف لونا أو عرقا أو عقيدة أو حدودا. والمدارس في إسرائيل مجانية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ١٧ سنة. وجميع الطلبة تقريبا قد أكملوا الدراسة الثانوية، وعدد المتخرجين من الجامعات في تزايد. ويتلقى الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة التعليم الذي يتوافق مع قدراتهم واحتياجاتهم في معاهد متخصصة، ويتم إدماجهم في صفوف الدراسة النظامية عندما يصبح بإمكانهم ذلك. وتابع قائلا إن إسرائيل تعزز ثقافة التعلم من خلال توفير بيئة تعليمية شاملة. وباعتبار إسرائيل مجتمعا متنوع ومتعدد الثقافات، فهي لا تسعى إلى توفير إمكانية الحصول على التعليم لجميع الفئات فحسب، بل أيضا إلى تلقين التسامح والتعايش السلمي.

٧٣ - ومضى يقول إن إسرائيل تسعى إلى جعل الرعاية الصحية متاحة لجميع الأطفال عن طريق تقديم المساعدة للنساء الحوامل والأطفال والأسر وذوي الإعاقة. والعناية بالأسنان للأطفال الإسرائيليين مشمولة ببرامج التأمين الصحي الممولة من الحكومة، وتجرى الفحوص الطبية لأسنان للتلاميذ الإسرائيليين في المدارس مرة في السنة.

٧٤ - واستطرد قائلا إن إسرائيل كانت حاضرة في كل أزمة إنسانية كبرى، وقد قدمت أحدث أنواع الرعاية والإمدادات الطبية، وهي فخورة بأنه أمكن إنقاذ أطفال في جميع أركان العالم بفضل سبل العلاج المتقدمة التي تم اختراعها في إسرائيل. واختتم قائلا إن وكالة التعاون الإنمائي الدولي الإسرائيلية، ماشاف، تسعى إلى وضع خطة عمل من أجل المساعدة الدولية لتنمية الأطفال، وقد استضافت العديد من حلقات العمل الدولية التي تناولت مواضيع ذات صلة بالطفل في عام ٢٠١٤.

٧٥ - السيد بابجي (سنغافورة): قال إنه ينبغي أن يتمتع الأطفال بالحرية في سياق سعيهم إلى تحقيق أحلامهم، دون خوف من الجوع أو المرض أو التمييز أو العنف. ومن أجل حماية الأطفال من الجوع، يتلقى التلاميذ ذوو الدخل المنخفض في سنغافورة قسائم للإفطار المجاني في المطعم التابع للمدرسة. ومن أجل الحفاظ على الصحة النفسية والبدنية للأطفال، يتم تحصين جميع الأطفال في سنغافورة، وتجرى لهم الفحوص الصحية والسنية الدورية في المدارس، ويمكنهم التحدث مع المستشارين المدرسيين بشأن مشاكلهم. ومن أجل تجنب حدوث أي شكل من أشكال التمييز، يجري تعريفهم بمختلف أعراق وثقافات أقرانهم. ولكونهم يقيمون في أكثر البلدان أمنا في العالم، فهم يتمتعون بأماكن عامة آمنة وملائمة للأطفال.

٧٦ - وبموجب قانون التعليم الإلزامي، تقوم سنغافورة باتخاذ خطوات لتحسين سبل حصول الأطفال على الخدمات الخاصة بالطفولة المبكرة الجيدة النوعية بتكاليف معقولة، وعلى برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وعلاوة على ذلك، تسعى سنغافورة إلى تحسين نظام التعليم بحيث يتم تعليم الأطفال باتباع منظور كلي، وذلك بهدف مساعدتهم على الاستفادة من الفرص المتاحة والتغلب على التحديات.

٧٧ - السيد هاسيغاوا (بيرو): قال إن حكومته قد اتخذت خطوات هامة لتعزيز وحماية حقوق الطفل. فالخطة الوطنية لبيرو بشأن الأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ تركز على توفير فرص الحصول على التعليم الجيد في مراحل الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي؛ وعلى الحد من سوء تغذية الرضع ومكافحة العنف ضد الأطفال والمراهقين، كما تكفل اللجنة المشتركة بين القطاعات التابعة لها التنسيق اللازم بين مختلف القطاعات وعلى الصعيد الحكومي من

أجل تنفيذ الخطة بفعالية. وقد أنشئ برنامج وطني لمساعدة أطفال الشوارع، وبرنامج آخر لتوفير الغذاء الصحي للأطفال الملتحقين بمدارس الحضانة والمدارس الابتدائية العامة. وباختصار، فإن بيرو ملتزمة بتعزيز تنفيذ ورصد واستعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالطفل وبتعميم منظور النهوض بالأطفال. ولا بد أن يكون حجم التحدي ومدى تعقده دافعا للعمل، وليس سببا لليأس. وقد دعت بيرو المجتمع الدولي إلى رص الصفوف من أجل معالجة المشاكل التي تواجه الأطفال من منظور أوسع، في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٨ - السيدة أندوخار (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن استراتيجية التنمية الوطنية لحكومتها لعام ٢٠٣٠ وضعت أهدافا محددة للحد من أوجه عدم المساواة وإنهاء العنف ضد الأطفال ومكافحة فقر الأطفال. وتابعت قائلة إن العديد من المبادرات، مثل برنامج التحويل النقدي المشروط، ومراكز الرعاية الشاملة للمعوقين، والبرنامج الوطني لمحو الأمية، والأيام الدراسية المطولة، تعود بالفائدة على الأطفال الصغار مباشرة، وقد صممت من أجل إقامة نظام شامل لدعم الأطفال والمراهقين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ويوفر برنامج الأسر الحاضنة السكن المؤقت للأطفال المعرضين للخطر، وقد أنشئت مجالس محلية من أجل حماية واستعادة حقوق القصّر. وفي نيسان/أبريل، أطلقت الجمهورية الدومينيكية في أول خريطة طريق لإنهاء العنف ضد الأطفال، التي جاءت نتيجة عملية تشاركية واسعة النطاق قادها المجلس الوطني للأطفال والمراهقين بدعم من اليونيسيف. واختتمت قائلة إنه على الرغم من التحديات المختلفة، ومعظمها مالية، ستواصل حكومتها الاستثمار في حقوق الأطفال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.